

دليل أفضل ممارسات حوكمة الشركات... مازالت أصدائه تتردد

في المؤتمر السنوي لحوكمة الشركات، أعلن مركز المشروعات الدولية الخاصة، وشريكه بتونس، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، بدء أعمال المركز التونسي لحوكمة الشركات. كما أعلن المعهد أسماء الفائزين في مسابقة أفضل مقال لحوكمة الشركات، وأعلن أيضاً عن إصدار دليله السنوي للمبادئ الإرشادية.

كان المعهد العربي لرؤساء المؤسسات قد أصدر دليل أفضل ممارسات حوكمة الشركات، وذلك بعد سنة كاملة من المشاورات وعقد 36 اجتماعاً لمجموعات العمل. ومنذ إصدار الدليل في منتصف عام 2008، مازالت أصدائه تتردد بين المهتمين بقضايا الحوكمة في أنحاء تونس، سواء من القطاعين العام والخاص، أو الخبراء الأكاديميين، أو هيئة الأسواق المالية، أو البنك المركزي، أو وزارة المالية، أو رابطة مراجعي الحسابات الداخليين، أو رجال الأعمال البارزين.

وقد حوى الدليل عدداً من الموضوعات الرئيسية، منها حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم، وتقوية مجلس الإدارة، والالتزام بالسلوك الأخلاقي، والشفافية المالية. وقد راعى فريق الصياغة بوضع الدليل بما يتناسب وخصوصية مجتمع الأعمال التونسي، مع إعطاء اهتمام خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمنشآت العائلية. وقد أبدى عدد من المراقبين مساندتهم للدليل باعتباره "مجموعة من السياسات والتوصيات التي يمكن لأصحاب الأعمال أو المديرين استخدامها لتحقيق أقصى نجاح في المستقبل من خلال المعايير المهنية والأخلاقية"، على اعتبار أن هذا الدليل يتوافق بشكل ملائم مع التفضيل التونسي لأسلوب التنظيم الذاتي، بدلاً من القوانين الملزمة.

واستمراراً في دعم وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات بتونس، عقد خلال شهر مارس مؤتمر - نظمتها جامعة IHET التونسية الخاصة، بالتعاون مع السفارة الفرنسية - حول المشروعات العائلية وحوكمة الشركات، قدم فيه مجدي حسن - مدير المعهد العربي لرؤساء المؤسسات - عرضاً لمدونة أفضل الممارسات في حوكمة الشركات.

من الجدير بالذكر، أنه قد تم تعديل لائحة التجارة التونسية بناء على التوصيات المقدمة من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، المتضمنة في هذا الدليل. وتحتوى اللائحة حالياً على المزيد من الحماية للأقليات من حملة الأسهم، والمزيد من إتاحة وكشف المعلومات المالية. ويعد الدليل التونسي لأفضل ممارسات حوكمة الشركات جزءاً من الهدف الأكبر للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، للمضي قدماً في دفع وتعزيز الشفافية والمساءلة عن طريق الحوار بين القطاعين العام والخاص لتطبيق ممارسات أخلاقية وتطوير برامج الموارد والتدريب لحوكمة الشركات في تونس.



مجدي حسن
مدير المعهد العربي لرؤساء
المؤسسات